

نيل النجاح شرح غرة الصباح

للعلامة سيدي عبد الله
ابن الحاج ابراهيم العلوي الشنقيطي
المتوفى سنة 1233هـ رحمه الله تعالى

قدمه للطبع و النشر لأول مرة
محمد فال بن حبيب بن الحاج ابراهيم

مراجعة و تحقيق
إسلم ولد سيدي محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

الحمد لله نستغفره ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا .

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد فإن أصدق الحديث كتاب الله وخير الهدي هدي محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أيها الأخ الكريم لقد رضي الله تعالى للإنسانية الإسلام ديناً، والقرآن كتاباً، ومحمداً صلى الله عليه وسلم رسولا وإماماً، وحفظ هذا الدين بحفظ ركنيه القرآن والسنة، من كل العوادي والأخطار، والزيادة والنقصان والتحريف، والتبديل، لقوله تعالى «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون» وقوله صلى الله عليه وسلم (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين)

وكان أجل كتاب صنف في الحديث، هو صحيح أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وكان الكتاب المسمى بـ«نيل النجاح شرح غرة الصباح» للعلامة أبي محمد سيدي عبد الله بن الحاج إبراهيم العلوي لشموليته وجمعه، وحسن تقريبه وتبويبه، قد ضم في ثناياه ما يجعل صحيح البخاري سهلاً للتناول للعامة والخاصة .

ضف إلى ذلك خشية اختفائه، لقلّة من يهتمون بفنه في الأوساط الدراسية، حتى أنه لم يكن في مخطوطات (دار الثقافة) ولم يكن مسجلاً ضمن مؤلفات صاحبه التي توجد فيها. ثم إن الكتاب لم يتقدم له طبع مع

أهميته وتقادم عهده نسبياً . باستثناء رسالة تخرج من معهد ابن عباس للدراسات الإسلامية. تخرج بها الأستاذ إسلام بن سيدي محمد لنيل شهادة (المتريز) . شعبة القرآن والحديث. سنة 88-89.

أيها الأخ لما كان الامر كما رأيت ، وكان المصنّف للكتاب ما ألفه إلا ليستفيد منه المجتمع الاسلامي، وكانت الإستفادة منه متعذرة مادام الكتاب في لائحة المخطوطات المهملة ، أردنا أن يستفيد صاحبه أولاً "إذا مات ابنُ آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقةٍ جاريةٍ أو علمٍ ينتفع به أو ولدٍ صالحٍ يدعو له " رواه مسلم . وأن نساهم نحن بهذا العمل لعل الله يتلقى ويتقبل العمل القليل منا بالثواب الجزيل ؛ لذلك نعلن عن طبعه على نفقتنا الخاصة بحول الله وقوته والله ولي التوفيق وهو الهادي الى الصراط المستقيم .

محمد فال بن الحاج ابراهيم

وصف الكتاب ومنهجه :

كتاب «نيل النجاح على غرة الصباح» في غاية الإختصار ، إذ هو شبه تلخيص لبعض مواضع في مقدمة فتح الباري . فقد قال المؤلف نفسه في آخر التأليف، مانصه: «قد انتهى جمعه معتمدا في الجل من الشرح والنظم على مقدمة فتح الباري شرح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني مع التقاطات كثيرة من كتب الحديث وغيرها...» بيد أن العلامة سيدي عبد الله تكلم في التأليف على مسائل لم يتطرق لها ابن حجر منها على سبيل المثال:

- أ - عدد أحاديث الموطأ
- ب - محفوظات بعض الحفاظ
- ج - معنى : الطالب والمحدث والشيخ والإمام والحافظ والحجة والحاكم والراوي إلى غير ذلك. كما أنه ترك مواضع تطرق لها صاحب المقدمة. أما منهجه فإن الكتاب يتألف من نظم وشرح. وتوضيح ذلك هو أن العلامة يكتب بيتا أو بيتين أو أقل أو أكثر حسب ترابط المعنى ، ثم يشرع في شرح النص شرحا وافيا. وقد يتعرض للإعراب كعادته في مؤلفاته جميعا . لأن المصنف رحمه الله كانت العلوم كلها طوع يده. وقد يأتي بتنبيه أو فائدة خارجة عما وضع له التأليف، إلا أنها تحصل للطالب غرضا صحيحا لنفاستها وتعلقها بعلم الحديث. وقد أشار المؤلف إلى هذه الظاهرة بقوله:

«وقد أجي بأجنبي عَرَضاً محصلا للطالبيين غرضا»

ويتألف نص الكتاب من مائتين وثمانية وعشرين بيتا. وهدف الكتاب الأساسي هو طرح ما صعب من صحيح البخاري على رؤوس التمام ونشر غامضه على القمّام، وليكون صاحبه في زمرة من خدم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. فأعظم به من كتاب :

«وكيف أطري نسجها وأمدح وأليدُ تُف ما حواه القَدَح»

محتوى الكتاب: يحتوي الكتاب على:

- 8 - مقدمة عامة تشتمل على تعريف المؤلف بنفسه ووطنه براعة استهلال وعلى السبب الباعث على تأليفه
- 13 - تحقيق شرط البخاري وتقريره
- 18 - ترجيح صحيح البخاري على موطأ الإمام مالك والجواب عن قولة الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في الموطأ: «مابعد كتاب الله تعالى كتاب أصح من موطأ مالك
- 20 - ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم على العموم
- 23 - تفضيل صحيح مسلم عليه من ناحية أخرى
- 24 - سبب تقطيع البخاري في صحيحه للحديث الذي لم ترتبط جملة.
- 25 - تكرير البخاري للحديث في الأبواب لماذا؟
- 27 - ترجمته بالسؤال وسببها
- 30 - ذكره للباب من غير ذكر حديث على شرطه
- 31 - تعليقه للحديث وسببه
- 37 - بيان ما في صحيح البخاري من المختلف والمؤتلف، من الرجال مرتبا على حروف المعجم
- 66 - عدد أحاديثه الأصول والمكررة وكتبه وأبوابه
- 67 - عدد أحاديث الموطأ على الجملة والمسند منها والمرسل والموقوف والمقطوع على التابعين
- 68 - عدد محفوظات مالك والبخاري ومسلم وأبي داود والرازي والإمام أحمد بن حنبل
- 70 - بعض الألقاب التي تطلق على بعض المحدثين كالحاكم والحافظ والحجة والراوي
- 71 - ما روى البخاري في صحيحه عن العشرة المشهود لهم بالجنة.

لمحة عن المؤلف :

يعتبر الإعتراف بفضل العالم الذي تستفيد منه الناس، شكرا للعلم، وحقا لازما يجب على الخلف المستفيد أن يقوم به للسلف .

وأراد الله أن يكون الخلف قائما بحقه وعهده للعلامة سيدي عبد الله بن الحاج ابراهيم. فقد اختصه طلاب الجامعات والمعاهد بالرسائل ، كما فعل العلماء والمؤرخون قبلهم مثل ابنه الذي ألف كتابا في مناقبه أسماه «الدر الخالد في مناقب الوالد». وليس هدفنا هنا أن نستقصي دقائق تاريخ العلامة إذ لو قصدنا ذلك لغاب عنا الكثير منها. فحياته من أي جانب تطرقت إليه منها، غنية عامرة زاخرة ، والحديث عنها حديث في الواقع مطاط وذو ذيل طويل. وإنما هدفنا أن نسجل معالم عامة لنؤدي بها بعض الحقوق التي نطالب بها تجاه العلماء، وإن كانت من نافلة القول.

ففي بداية نصف القرن الثاني عشر شهدت موريتانيا مولد علم من الأعلام الإسلاميين، استقبلته الدنيا بوجه مشرق، لا كما تستقبل كل مولود. وشاء رب العزة أن يفرد له التاريخ في صفحاته، صفحات تزخر بالمعرفة وتتفجر من بينها ينابيع العلم الغض بكل أنواعه. فكان ذلك المولود الذي أشرق طلوع سعده على ضفاف «تججك» سيدي عبد الله بن الحاج ابراهيم العلوي الذي أصبح مرجع العلماء وحجة الفقهاء ، تضرب أكباد الإبل من كل فج إلى مجلسه للإعتراف من علمه .

فلقد طوّف العلامة البلاد ورحل إلى أقصى أطرافها فاجتمع بالعلماء وذاكرهم فأصاب منهم وجمع إلى علمه علمهم، ثم عكف في محرابه حتى أخرج للناس من رحيق الزهرالمؤلفات العديدة في كل فن مع مراعاته لحاجيات الوقت.

مكث العلامة أربعين سنة يرتاد لطلب العلم لم يشبع منه، جمع أولا ما في الصحراء ثم رحل إلى فاس وأقام بها مدة طويلة ينظر ويحرر، وأخذ

فيها من البناني محشي عبد الباقي على مختصر خليل، وقد لقي من يشار إليه من علماء مصر وذاكرهم وأفادهم واستفاد منهم.

يقول عنه العلامة باب بن احمد بيبي العلوي في منظومة يرثيه بها

«قد كاد أن يوصف بالترجيح لفهمه ونقله الصحيح

وكان في الحديث لا يبارى كأنما نشأ في بخارى»

وقال صاحب (فتح الشكور في معرفة أعيان علماء التكرور) فيه ما

يلي: «كان رحمه الله عالما فقيها أثريا أصوليا بيانيا مفتيا مدرسا ، يختصر في الفتوى على محل الحاجة ولا يطيلها، وكثيرا ما يبنيها على الأصول لقرب فن الأصول عنده، فهمه مصيب ، أخذ من الفنون بأوفر نصيب، كامل القريحة والعقل، وكان من العلماء العاملين ، معمر الأوقات بالطاعات، جامعا بين الشريعة والحقيقة، سريع الإنقياد والرجوع إلى الحق، قائما بامتثال الأمر واجتناب النهي، متبعا لسنة نبينا - صلى الله عليه وسلم - لاتدوم معه البدعة بل ينكرها، ويقول: إذا ظهرت البدعة ولم يتكلم العالم استوجب غضب الله تعالى، فارا بدينه من الفتن، معظما للأولياء والصالحين . أخذته يوما الحمى فأخذ البادسية ووضعها عند رأسه وقال لها : إن استطعت أن تأتيني مع هؤلاء فتعالي. كان رحمه الله محبا للكتب معظما لها ومن تعظيمه لها أنه لا يجعل الكتاب على ساقه، فضلا عن غير ذلك. وسئل يوما عن تعظيمه لغمد كتاب، فقال بديهية: «وظلم الجار إذلال المجير» (انظر ص ١٧٣ - ١٧٤). ولد العلامة سنة ١١٥٢ هـ وتوفي ١٢٣٢ هـ . وارتحل لأول مرة من بلاده طالبا للعلم سنة ١١٧٢ إلى المختار بن بون الجكني حيث درس عليه كافية ابن مالك والتسهيل وشرحه بتمامه وألفية السيوطي في البيان وشرحها «عقود الجمان» والتلخيص وشرحه الإيضاح للقزويني ، وفي التوحيد كبري السنوسي ثم ارتحل إلى سيدي عبد الله بن الفاضل ودرس عليه الدواوين العربية ثم ارتحل إلى فاس

بالمغرب الأقصى ثم إلى تونس ثم إلى مصر ومنها إلى الحجاز وعاد إلى بلاده سنة ١١٩٠هـ بمكتبة تناهز خمسمائة كتاب من أنفس ما يوجد حينئذ من الكتب ثم تصدر للتدريس والتأليف. ويقول أحد أحفاد المؤلف في تاريخ موته:

قضى أبي سيدي عبد الله في سنة «البشر» على انتباه
ليل «حيي» من ربيع الثاني بعد غروب الشمس والأذان
وليلة الوفاق تدعى الجمعة جمعنا الله بجنة معه
ولاح بعد ثلاث والخمسين ضوء جبينه إلى الثمانين.
يريد بقوله «البشر» حساب الجمل فالشين المعجمة: أَلْفُ، والراء المهملة:
مائتان، والباء الموحدة: اثنتان، واللام: ثلاثون، والألف: واحد.
ومراده بـ«حيي» يعني الحاء المهملة وهي: ثمان، والياءان: عشرون. يعني
من ربيع الثاني ويبين في البيت الأخير أنه ولد عام ثلاثة وخمسين، مع
المائتين والألف طبعاً، وأنه عاش ثمانين سنة.

الأستاذ إسلام بن سيدي محمد

بتاريخ 17 شوال سنة 1413 هـ

الموافق 08 إبريل سنة 1993

المحققين أن (إدوعل) من أولاد محمد بن عليّ. وقد سألني (سلطان الغرب) ذات يوم عن نسبة (إدوعل) فقلت له من أولاد محمد بن الحنفية فقال لي: سبحان الله ! فلان أتعبنا بالإفتخار بتلك النسبة -يعني بفلان بعض علماء الغرب- وأنت لك معنا نحو ست سنين لم تذكر لنا نسبك قط. وقد قال بعض أدباء (إدابلحسن) فيهم :

بنو عليّ ذوّوا عز ومكرمة وسؤدد وعلّوا بالعلم أزمانا
لم يحذُ حذوهم في المجد غيرهم ولا أحاشي من الأقوام إنسانا
فالعلم علمهم والمجد مجدهم وكان أصلهم من لب عدنانا.
(تججك) بفوقية مكسورة فجيمين الأولى مكسورة والثانية ساكنة وكاف معقودة، لكن عربها الناظم بكاف خالصة. ومعناها بلسان "زناقة": بئر البقر. وقوله (من كل مخوف تؤمن) جملة لفظها خبر، ومعناها الدعاء.

الحمد لله الذي أتاح لنا فوزاً لمن إلى الحديث ارتاحا
أتاح الشيء قدره و(لمن إلى الحديث) متعلق بـ (ارتاح) بمعنى اشتاق إلى تعاطيه والبحث فيه، وإنما فاز لأن أهل الحديث هم أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما أن حملة القرآن أهل الله.

(أهل الحديث هم أهل النبي وإن لم يصحبوا نفسه أنفاسه صحبوا.)
وبيّن الموقوف والمرفوع وأظهر الصحيح والموضوع
الحديث الموقوف ما لم يجاوز الصحابي، والمرفوع ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم، حقيقة أو حكماً، بأن وقف على الصحابي حديث لا مجال للرأي فيه، فهذا عندهم له حكم المرفوع. والصحيح ما قابل: الحسن، والضعيف والموضوع. وقد يطلق على ما يشمل الصحيح والحسن، بأن يراد به المقبول، والموضوع: المكذوب به على النبي صلى الله عليه وسلم. ولا تجوز روايته إلا بقصد بيانه.

ثم صلاته مع السلام على النبي واسطة الأنام

يعني أن النبي صلى الله عليه وسلم، هو الواسطة، أي الوسيلة بيننا وبين الله تعالى. وللبكري:

«وَأَنْتَ بَابُ اللَّهِ أَيُّ أُمَّرٍ آتَاهُ مِنْ غَيْرِكَ لَا يَدْخُلُ.»

وقد قال الشريف القطب (بن مشيش) بفتح الميم، ويقال بالموحدة بدلها، نفعا الله به في رسالته: (إذ لولا الواسطة لذهب كما قيل الموسوط.)
وأله وصحبه بلا انفصام ما شعثع البدر وما دجا الظلام
يقال شعثع البدر إذا انتشر ضوءه و(الظلام) بالفتح: الظلمة بالضم
(دجا) بالجيم: أظلم.

ويعد فاعلم أن نهج المصطفى يرشد كل حائر له اقتفى
(النهج) الطريق والسنة و(الحائر) بالحاء المهملة: الضال عن السبيل.
وكيف لا وهو الضياء الساطع باهر الآي والدليل القاطع
أي كيف لا يرشد من اتبعه، وهو أي النهج: ذو الضياء الساطع، أي
المرتفع وذو الآي أي المعجزات الباهرة، أي الغالبة كل معاند، أن يأتي
بمثلا، فتمت دلالتها على صدقه صلى الله عليه وسلم، وذو الأدلة القاطعة
لسان كل معاند لأنه غلب عن الإتيان بمثلا. فالآية والدليل: مترادفان.
والقطع يلزم على البهر.

وخيّر ما صنّف فيه الجامع صنّفه محمد المطالع

يعني أن خير ما صنّف في نهج المصطفى، أي أصحه، جامع محمد بن
إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن (بردزبه) بفتح الباء الموحدة وسكون
الراء وكسر الدال المهملة وسكون الزاي بعدها موحدة ثم هاء تانيث وهو
أول من صنّف في الحديث الصحيح. قال العراقي:

(أول من صنّف في الصحيح محمد وخص بالترجيح)

و(المطالع) كثير الإطلاع على خبايا الحديث، وغوامضه. لأنه كان أحفظ
أهل زمانه. قال قتيبة بن سعيد: لو كان في الصحابة لكان آية. وقال

الولي. أي إن طرق مسامعك ما تقدم فهذه إلخ. وكذلك الفاء العاطفة مسببا على سبب محذوف، تسمى فصيحة أيضا . و(الأرجوزة) بضم الهمزة منظومة في بحر الرجز. والباء في (بها) للآلة أوللسببية والمراد بالثمين المعنى النفيس وهو في الأصل الكثير الثمن، و(الفصوص) جمع فص مثلث الفاء، وهو الدر. قال صاعد:

«غاص إلى معدنه إنمــــا توجد في قعر البحار الفصوص»
تَضَع ما التَوَى على التَّمَام تَنْشُر ما اطَّوى على القِمَام
أي هذه الأرجوزة تطرح ما التوى وصعب من صحيح البخاري على رؤوس، (الثمام) بضم المثناة، نبت سهل لين لا شوك له، أي تسهل لطالبه ما صعب منه . يقال للشيء السهل التناول: هو على رؤوس الثمام. يقال طواه فاطَّوى بتشديد الطاء وانطوى بالنون . و(القمام) جمع قَمَّة بالكسر فيهما، والقمة أعلى كل شيء، أو جمع قَمامة بالضم فيهما، وهو كالأول في المعنى. والعَجْز كالصدر في المعنى المراد.

أُبينُ فيها ما له الحاجُ تَمَسُّ مثلُ الصنيعِ والذي فيه التَبَسُّ
(أبين) مضارع (أبان) بمعنى أظهر، أي أظهر فيها من غوامض البخاري ما تمس بفتح المثناة الفوقية والميم أي تشد الحاجة إليه، مثل صنيعه أي اصطلاحاته في الصحة، وتقطيع الحديث واختصاره وتكريره له، ونحو ذلك. ومثل بيان ما يلتبس فيه من المؤتلف والمختلف.

وقد أَجِي بأجْنَبِي عَرَضَــــا مُحَصِّلاً للطالِبِينَ غَرَضَــــا
أي قد أجىء في هذا النظم بفوائد أجنبية مما ذكر في البيت قبله ، عارضة، ليست بذاتية له، وذلك هو معنى الأجنبي. فهو تأكيد له ، لكن ذلك الأجنبي، يحصل للطالِبين غرضاً صحيحاً، لنفاسته وتعلقه بعلم الحديث. سميتها بغُرة الصبــــاح لمبتغِي النجَاحِ والفــــلاح
أي سميت الأرجوزة (غرة الصباح)وهو: بياضه، ووجه المناسبة أن

بياض الصبح يجلو دجا الليل وأن هذه الأرجوزة تجلو دجا الجهل عن صحيح البخاري، حتى يرتقي محصلها إلى درجة الخصوص في الكتاب. قَصَدَتْ الانْخِرَاطُ فِي سِلْكِ الرَّسُولِ بِهَا وَنِيلَ اسْمِ الْخَدِيمِ وَالْوُصُولِ الْمُرَادُ انْخِرَاطُ خَاصٍ وَهُوَ الدَّخُولُ فِي زِمْرَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، فَأَكُونُ مِنْ أَوْلِيَائِهِ، وَأَرَدْتُ مَعَ ذَلِكَ أَنْ أُتَّسِمَ بِسِمَةِ خَادِمِ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَرَدْتُ الْوُصُولَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى بِهَا. وَالْوُصُولُ عِنْدَ الْقَوْمِ: هُوَ الْوُصُولُ إِلَى مَعْرِفَتِهِ. قَالَ فِي الْحِكْمِ: (وَصَوْلِكَ إِلَيْهِ وَصَوْلِكَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ). قَالَ ابْنُ زُكْرِيِّ:

«مَعْنَى دَخُولِ حُضْرَةِ الرَّبِّ حَصُولَ عِرْفَانٍ بِهِ فِي الْقَلْبِ. إِنْ كَمُلَ الْعِرْفَانُ فِي الْحَصُولِ فَهُوَ مُرَادُ الْقَوْمِ بِالْوُصُولِ». رَاجِ مَنْ الْإِلَهَ لِلتَّثْبِيثِ عِنْدَ السُّؤَالِ لَيْلَةَ الْمَبِيتِ (رَاجِ) حَالِ قَدْرٍ فِيهِ النِّصْبِ، وَالْمُرَادُ بِالسُّؤَالِ: سُؤَالُ الْمَلَائِكَةِ، فَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَسْأَلُهُ مَلِكٌ وَاحِدٌ، وَمَنْ يَسْأَلُهُ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ، وَمَنْ لَا يَسْأَلُ أَصْلًا. ذُكِرَ ذَلِكَ فِي (الْعُلُومِ الْفَاخِرَةِ) وَلَيْلَةَ الْمَبِيتِ: هِيَ اللَّيْلَةُ الْأُولَى فِي الْقَبْرِ. ثَبَّتْنَا اللَّهُ تَعَالَى بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ. فصل في شرط البخاري:

أَيُّ شَرْطِهِ فِي الصِّحَّةِ الَّذِي هُوَ أَعْلَى شُرُوطِ الصِّحَّةِ. اعْلَمْ أَنَّ الْبُخَارِيَّ وَمُسْلِمًا وَغَيْرَهُمَا لَمْ يَنْقُلْ عَنِ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَنَّهُ صَرَحَ بِأَنَّهُ اشْتَرَطَ لِلصِّحَّةِ الشَّرْطَ الْفُلَانِيَّ، وَإِنَّمَا عَرَفَ ذَلِكَ مِنْ سَبْرِ كِتَابِهِمْ. قَالَ (الْقُسْطُلَانِيُّ) وَهُوَ بَضْمُ الْقَافِ وَسُكُونُ السَّيْنِ وَضَمُّ الطَّاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدُ اللَّامِ. كَذَا تَلْقِينَاهُ مِنَ الْمَشَائِخِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنُورَةِ وَبِفَاسٍ.

شَرْطُ الْإِمَامِ سَيِّدِي الْبُخَارِيِّ الْإِخْرَاجُ عَنِ مَوْثِقِ الْأَحْبَارِ مِنْ أَوَّلِ السَّنَدِ لِلصَّحَابِيِّ بِالِاتِّفَاقِ أَوْ عَلَى الصَّوَابِ يَعْنِي أَنَّ شَرْطَ الْبُخَارِيِّ فِي الصِّحَّةِ هُوَ أَنْ يَخْرُجَ، أَيَّ يَرُوى الْحَدِيثَ عَنِ

الثقات من الأخبار أي الرجال العلماء، ولو لم يكن عالماً إلا بذلك الحديث الذي روى عنه، ولا بد أن يكون كل واحد من رجال السند من أولهم إلى الصحابي المشهور ثقة، متفقاً على كونه ثقة، أو كان الصواب، أي المشهور، كونه ثقة، خلافاً لمحمد بن طاهر، القائل في كتابه في شروط الأئمة:

شرط الشيخين أن يخرجوا الحديث المجمع على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور. قال العراقي: وليس بجيد، لأن النسائي قد ضعف جماعة أخرج لهم الشيخان أو أحدهما انتهى. لكن ضعف ذلك التضعيف، كما يأتي قوله (الإخراج) بإسقاط همزة الوصل و(موثق) بفتح المثناة المشددة .

ولا يقول قال لي لكنّ ذا ليس إجازة فراع المأخوذ
(يقول) بالنصب عطفًا على (الإخراج) يعني أن شرطه الإخراج المذكور، مع أنه لا يقول قال لي، أو لنا أو ذكر لي، أو لنا، لكنه ليس مروياً عنده بالإجازة. خلافاً لابن (منده). ورده في (فتح الباري) بأنه استقرأ كثيراً من المواضع التي يقول فيها في الجامع: قال لي. فوجدتها في غيره يقول فيها: حدثنا، والبخاري لا يستجيز في الإجازة إطلاق التحديث، فدل على أنها عنده من المسموع. لكن سبب استعماله لهذه الصيغة ليفرق بين ما يبلغ شرطه وما لا يبلغه. انتهى. قوله (ليس إجازة) أي ولا عرضاً ولا مناولة. خلافاً لمن قال ذلك، بل لما سمع في حال المذاكرة، أو يكون ظاهره الوقف أو في السند من ليس على شرطه في الاحتجاج، وذلك في المتابعات والشواهد. قاله القسطلاني. تنبيه: قال ابن حجر: لفظ (قال) لا يحمل على السماع إلا ممن عرف ذلك من عاداته، ومن لا، كان الأمر على الإحتمال انتهى. ومثال ما قال فيه (قال)، مما هو موقوف، قوله في باب إمامة المفتون: وقال لنا محمد بن يوسف.

وعدم الشذوذ والتعليق — ذي القُدْح في المُنتَهَج الجَمِيل
أي وشرط الصحيح عنده السلامة من الشذوذ والتعليق القادحين،

و(المنتهج) بصيغة اسم المفعول الطريق، ومقابل الطريق الجميل، مذهب ابن طاهر، وابن منده.

وَأَنْ يَجِيَّ بِسَنَدٍ مُتَّصِلٍ:

تتم شروط الصحة عنده بهذا القيد الذي هو اتصال السند، أي لا تعليق فيه ولا إرسال، ولا انقطاع ولا يكون معضلاً،
..... والثقة المسلم ذو الصدق الجلي.

(الثقة) لغة: المأمون. وعرفا: المسلم المشهور بالصدق، وإن لم يشتهر بالصدق ولا بالكذب، كان مستورا. وهو لا يقبله، ولا بد أن يكون المسلم المعروف بالصدق عدل الرواية، وإلا كان غير ثقة، والعدالة ملكة -بالتحريك-، أي سجية راسخة في النفس لاتزول أصلا أو لا تزول إلا بعسر، تمنع تلك الملكة من اقتراف الكبائر وصغائر الخسة كتطفيف حبة، والردائل المباحة كالبول في الطريق والأكل في السكة لغير ضرورة، كالضيف. ولا بد في الثقة من الضبط وإلى هذين أشار بقوله:

عَدْلٌ كَذَاكَ ضَابِطٌ

الضابط هو الذي لم يكثر خطأه، لأن من كثر خطأه في الحديث وجب تركه وإن كان عدلا.

..... وقد عَدِمَ لمطلق الزيغ لدى من قد فَهَمَ

يعني أنه لا بد في الثقة من سلامته من مطلق الزيغ، أي الإبتداع، والمراد بالإطلاق ما يشمل المتفق على عدم تكفيره ببدعته، ومن اختلف في تكفيره بها، وقد يخرج عن المبتدع إذا كان صادق اللهجة، وتخريجه عن عمران ابن حطّان في كتاب اللباس إما لصدقه في الحديث أو لأن يحيى بن كثير حمل عنه قبل أن يبتدع، أولأنه تاب من بدعته، وهو بعيد. وقال القسطلاني: إنه يخرج كثيرا عن المبتدعين غير الدعاة، ويقبل التائب .

كَذَاكَ لَا يَكُونُ ذَا تَدْلِيْسٍ أَوْ اخْتِلَاطٍ خَذَ بِلَا تَلْيِيْسٍ

يعني أنه لا بد في الثقة من السلامة من التدليس، والإختلاط، سواء كان

يدلس المتون أو يدلس تدليس التسوية، أو تدليس الشيوخ في بعض أحواله، أو تدليس الإسناد، يعني أنه لا يروى عن مدلس الإسناد إلا بصريح السماع لا بالعنونة، إلا أنه إذا وقع يحمل على ثبوت سماعه عنده من وجه آخر. يقال اختلط الرجل في عقله إذا فسد، فلا يقبل ما روي عنه بعد الإختلاط، ويقبل ما روى عنه قبله، ويحمل على الثاني ما جاء منه في الصحيح.

وكلُّ مَنْ دُونِ الصَّحَابِيِّ عُدَّادًا مَنْ عَنْهُ يَرَوُونَ فَخُذُوا مَا سُدَّادًا
يعني أنه يشترط فيمن دون الصحابي من رجال السند أن يكون له راويان فأكثر، يروون عنه وإلا فليس على شرطه، ولا يشترط ذلك في الصحابي على الصواب. قال العراقي:

«ففي الصحيح أخرج المسيب وأخرج الجعفي لابن تغلبا.»
ضمير الإثنين في (أخرج) للبخاري ومسلم، والمراد بالجعفي البخاري، لأنه جعفي بالولاء، يعني أن الشيخين أخرجوا حديث صحابي لم يرو عنه إلا راو واحد، وهو حديث المسيب بن حزن المخزومي، في وفاة أبي طالب، مع أنه لا راوي له غير ابنه سعيد، وأخرج البخاري حديث عمرو بن تغلب العبدى، أي من عبد القيس، وقيل من النمر ابن قاسط وهو: (إني لأعطي الرجل والذي أدعُ أحبُّ إليّ) الحديث. ولم يرو عن عمرو المذكور سوى الحسن البصري، فيما قاله مسلم، وذلك هو الصواب، وقال ابن عبد البر: روى عنه أيضا الحكم بن الأعرج.

وإن تَكَثَّرَ طَبَقَاتُ لِلْإِمَامِ فَالْحَافِظُ الْمُتَّقِنُ مَعَ طَوْلِ الْمُقَامِ
يعني أن الشيخ إذا كثرت طبقات تلامذته الذين يروون عنه، فالذي على شرط البخاري منهم هو الحافظ، أي المتقن الطويل الإقامة مع الشيخ، كالزهري مثلا، له خمس طبقات كل واحدة لها مزية على التي تليها: الأولى: جمعت بين الحفظ - وهو الإتقان وعدم النسيان - وبين طول الملازمة حتى كان فيهم من يُلازمه في الحضر، ويُزَامِلُهُ في السفر؛ والثانية:

شأنها في الحفظ والملازمة إلا أنها لم تساوها؛ والثالثة: لم تلازمه، إلا
 في سيرة الأولى: كيونس بن يزيد وعقيل - بضم العين - بن خالد
 الأبيّن والإمام مالك وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي حمزة. والثانية:
 عبد الرحمن الأوزاعي بفتح الهمزة نسبة إلى «أوزاع» قرية بقرب دمشق،
 أو بطن من حمير أو من همدان، أو من أوزاع القبائل أي فرّقها، والليث
 وعبد الرحمن بن مسافر وابن أبي ذئب، وهو محمد بن عبد الرحمن بن
 المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي العامري. والثالثة: كجعفر بن
 رُقان - بالضم والكسر - الكلابي وسفيان بن حسين وإسحاق بن يحيى
 الكلبي. والرابعة: كزمعة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصيرفي والمثنى بن
 الصباح. والخامسة: كعبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي
 ومحمد بن سعيد المصلوب. ويقاس على هذا أصحاب كل مكثّر كنافع
 والأعمش وقتادة وغيرهم.

وما يلي مُعَلَّقٌ في الأكثُر ثالُثُها مُعَلَّقٌ في الأُنْـدَر
 يعني أن ما يلي الأولى وهو الطبقة الثانية ليس على شرطه، فلا يخرج
 عنه في الغالب إلا تعليقاً، وقد يخرج ما يعتمده منها موصولاً من غير
 استيعاب، وأما الطبقة الثالثة فلا يعلق عنها إلا ندوراً، وأما الوصل فلا،
 البتة.

وغيرُ ذَا فَمَنْ قَوِي مُعْتَمِدُهُ وَإِنْ بَيَّنَّ لَهُ بِهِ تَفَرُّدُهُ
 يعني أن غير مكثّر الطبقات شرطه فيه من قوي الإعتدال عليه، كيحيى
 بن سعيد الأنصاري، وإن يظهر له، أي للبخاري تفرد من قوي الإعتدال
 عليه به، أي بالحديث المخرج عنه، ومسلم مثل البخاري فيمن قوي الإعتدال
 عليه، من غير المكثرين يكتفيان في تخريج أحاديثهم بمجرد الثقة.
 ولم يُخْرَجْ غَيْرُهُ بِلَا اعْتِضَادٍ بِشَرِكَةٍ فِيهِ لغيره تَزَادُ
 يعني أن البخاري وكذا مسلم لم يخرجوا أحاديث الذي لم يقو الإعتدال
 عليه مع أنه موصوف بالثقة التي لا بد عندهما منها حتى يعتضد بمشاركة

غيره له فيه، قوله (تزايد) بالزاي أي بشركة مزيدة على ما اعتبر في قوى الإعتقاد من مجرد حصول الثقة.

ومسلمٌ كهو سوي الذي اشترط من اللقي في المعنعن فقط

يعني أن شرط مسلم في الصحة كشرط البخاري في جميع ما تقدم، إلا في أمرين : أحدهما أن البخاري يشترط في الحديث المعنعن والمؤنن ثبوت الإجتماع، ولو مرة واحدة، ومسلم يكتفي في ذلك بمجرد المعاصرة. قوله (فقط) أي دون مسلم. وأشار إلى الأمر الثاني بقوله:

ومثل أولى الطبقات الثانية في شرطه والشيخ منه نائيه

(الثانية) مبتدأ خبره مقدم، يعني أن الثانية من طبقات الأكثرين كأولى عند مسلم، فهي على شرطه يخرج أحاديثها موصولة على سبيل الإستيعاب، ويصنع في الثالثة ما يصنعه البخاري في الثانية، وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما. قوله (والشيخ) إلخ، يعني أن الشيخ البخاري بعيدة من شرطه الطبقة الثانية كما تقدم.

ترجيحه على الموطأ وصحيح مسلم:

أي في الصحة و(الموطأ) بفتح الطاء المشددة، قال أبو زرعة: لو حلف أحد بالطلاق على أن ما في الموطأ من حديث كان صحيحا لم يحنث، ولو حلف على حديث غيره حنث. انتهى. وما ذكره أبو زرعة صححه الحفاظ كابن حجر والسيوطي، إذا كان على ما فيه من الأحاديث دون ما فيه من الفروع الإجتهدية، فإنه يحنث من حلف على صحتها، كما ذكره شيخنا البناني في حواشيه على شرح عبد الباقي، فعلى الأحاديث يحمل كلام من أطلق في الموطأ كابن حجر، لأنه قال: كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده في الإحتجاج بالمرسل، والمنقطع وغيرهما. قال السيوطي في (تنوير الحوالك على موطأ مالك): ما فيه من المراسيل فإنها مع كونها حجة عنده بلا شرط، وعند من وافقه من الإئمة على الإحتجاج بالمرسل، فهي حجة أيضا عندنا، لأن المرسل عندنا حجة إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ